

## تعديل الدستور في ظل الوصاية فالج لا تعالج

### اللواء عصام أبو حمرة نائب رئيس حكومة وزير سابق

في اكثر من مقال ومقابلة تلفزيونية يطالبون بتعديل الدستور اللبناني ونحن معهم في ضرورة تعديله، لان اتفاق الطائف أساساً الذي انبثق عنه الدستور الحالي لم يفرض برنامجاً زمنياً لخروج الجيوش الغربية من لبنان والسوريون في طليعتهم مع الأسلحة الموزعة على أنصارهم، ولا يؤدي بنصه إلى الوفاق بين أركان السلطة لتعدد الرؤساء ولعدم تناسب الصلاحيات مع المقامات .....

قرار الحكم بيد الوالي السوري المكلف بالوصاية ولمن يسمون أنفسهم رؤساء فقط التلهي بإدارة الفساد وعليهم العودة إلى الوصي عند تفاقم الخلاف على تقاسم الحصص والمغانم. لذلك نعتبر أن يطلبوا تعديل الدستور الآن فقط للتمديد أو التجديد لفخامة العماد في ظل الإء لآن عن بع ضي التعديلات الأخرى أمر ملغوم ، فيه سوء وإساءة .

نحن مع التعديلات المطروحة ممن مارسوا السلطة ومن غيرهم من اللبنانيين للنواقص والأخطاء في مواد الدستور بما فيه ما يتعلق بالتمديد والتجديد وفقاً للأصول شرط أن لا يستفيد من المواد المنوي تعديلها، وحصراً المواد المتعلقة بالتمديد أو التجديد، الذين تقرر هذه التعديلات في عهدهم. خاصة إذا كان من هو في السلطة حالياً ويريد هذا التعديل، قد وافق على النص عند صدوره ومارس السلطة في ظلّه بعد أن أقسم يمين المحافظة عليه، وأعلن في نهاية عهده فشله في تحقيق ما وعد بتنفيذه .

ولا يجوز التشبه بما جرى في فرنسا لأنه كان للرئيس الفرنسي الحق في التجديد مدة السبع سنوات مرة واحدة، فحولها خمس سنوات حرة، وبهذا يكون من هو في السلطة في حال التجديد المسموح به وقبل بالتعديل قد نقص مدته المحتملة من ١٤ إلى ١٢ سنة. لان التجديد للرئيس ثلاث مرات شبه مستحيل إلا برضى أكثرية الشعب، حيث يتم انتخاب الرئيس من الشعب في ظل ديمقراطية عريقة، الحرية فيها محققة باتجاهين. وليست كما هو في لبنان نتغنى بالديمقراطية فيه والحرية باتجاه واحد: معنا أهلاً بك ضدنا إلى السجن أو إلى الخارج.

أما الادعاء بالرغبة في التجديد لتنفيذ ما ورد في خطاب يسموه خطاب القسم ويعطوه هالة قسم اليمين بهذا الاسم وهو شيء آخر. فهذا أمر مرفوض لان من لم يستطع تنفيذ برنامج أعلنه أمام مجلس النواب في جلسة توليه الرئاسة لمدة ست سنوات، وقد توقعنا ونشرنا ذلك في حينه، لن يستطيع تنفيذه في الست أو الأربع الأخرى في ظل ذات الوضع الذي أوصل البلد حسب قوله إلى ما وصل إليه من التردّي.

لو أن فخامة العماد يعلن بعد التجربة في حكم مضى رغبته في ولاية ثانية لإخراج الجيوش الغربية من لبنان وإنهاء الوصاية السورية عليه والمواد التي يرغب تعديلها في الدستور والقانون الجديد الذي يريده لانتخاب النواب ليتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح والنهوض بلبنان في الولاية الثانية، لكان في المسألة نظر. لكن بذات الشروط وتحت ذات الوصاية، فهذا كما يقولون فالج لا تعالج. وفي التغيير أمل بالفرج.